هيئة الدستور الغذائي

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة الصحة العالمية

A

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

البند 8 من جدول الأعمال

CX/CAC 25/48/13
CX/EXEC 25/89/5
سبتمبر/أيلول 2025

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

هيئة الدستور الغذائي

الدورة الثامنة والأربعون

المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا

10–14 نوفمبر/تشرين الثاني 2025

الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026–2031: إطار الرصد

(من إعداد أمانة الدستور الغذائي)

مقدمة

1- ناقشت اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي (اللجنة التنفيذية) في دورتها السابعة والثمانين الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026–2031 وأوصت باعتمادها، واعتمدت هيئة الدستور الغذائي (الهيئة) في دورتها السابعة والأربعين الخطة الاستراتيجية هذه[1]، مشيرةً إلى أنّ أمانة الدستور الغذائي ستقدم إطارًا للرصد خلال الدورة الثامنة والثمانين للجنة التنفيذية لاستعراضه، وأنه سيتم بعد ذلك التماس التعليقات على النسخة المنقّحة لإطار الرصد من الأعضاء والمراقبين بواسطة تعميم بهدف تقديم نسخة نهائية إلى الهيئة في دورتها الثامنة والأربعين للموافقة عليها.[2]

2- وشدّدت الهيئة في دورتها السابعة والأربعين على الحاجة إلى أن تضع أمانة الدستور الغذائي إطارًا واضحًا للرصد بهدف قياس التقدم المحرز في ضوء الأهداف والنواتج الاستراتيجية، مع مؤشرات أداء رئيسية محددة ويمكن قياسها وقابلة للإنجاز ومجدية ومحددة زمنيًّا (SMART)[3].

[1] المرفق التاسع بالتقرير REP24/CAC.

[2] الفقرة 216 من التقرير REP24/CAC؛ والفقرة 108 من التقرير REP24/EXEC2.

[3] الفقرة 214 من التقرير REP24/CAC.

3- وناقشت اللجنة التنفيذية في دورتها الثامنة والثمانين إطارًا لرصد الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026–2031 واتفقت عليه، على أن يتم تعميمه على الأعضاء في الدستور الغذائي والمراقبين بواسطة تعميم لالتماس التعليقات. وإضافة إلى ذلك، طلبت اللجنة التنفيذية في دورتها الثامنة والثمانين من أمانة الدستور الغذائي تقديم تعقيبات بشأن طرق قياس المؤشرات وتقديم نسخة محدّثة من وسائل التحقق الواردة في إطار الرصد لكي تنظر فيها في دورتها التاسعة والثمانين وإدراج خطوط أساس للمؤشرات المستخدمة في الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020–2025.

4- واتفقت اللجنة التنفيذية في دورتها الثامنة والثمانين كذلك على عقد اجتماع لمجموعة عمل قبل انعقاد دورتها التاسعة والثمانين من أجل استعراض التعليقات الواردة ردًا على التعميم بشأن المؤشرات التي اقترحتها في دورتها الثامنة والثمانين.(CX/EXEC 25/89/5 Add.1).

إطار الرصد

5- يرد إطار رصد محدّث في المرفق الأول بهذه الوثيقة ويتضمن تعقيبات أمانة الدستور الغذائي بشأن طرق قياس المؤشرات. كما أنه يتضمن مسوغًا منطقيًا لكلّ مؤشر وضعته أمانة الدستور الغذائي استنادًا إلى المناقشات التي أجرتها اللجنة التنفيذية في دورتها الثامنة والثمانين لتسهيل فهم كيفية تفسير قياس التقدم المحرز مقارنةً بالنتائج المحددة.

6- وبناءً على طلب اللجنة التنفيذية في دورتها الثامنة والثمانين، تم أيضًا إدراج خطوط الأساس للمؤشرات المستخدمة في الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020–2025، استنادًا إلى أحدث سنة تم الإبلاغ عنها (2023). ولكنّ أمانة الدستور الغذائي تقترح أن يتم النظر، عند الإمكان وعند توافر البيانات، في فترة زمنية بدلًا من سنة محددة، للسماح بمقارنة وتحليل تطور النتائج مع مرور الوقت، على غرار ما تم عرضه في التقرير المعروض على الهيئة في دورتها السابعة والأربعين[4] عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020–2025. وسيُعرض تقرير نهائي يستند إلى رصد تنفيذ الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020–2025 على الهيئة في دورتها التاسعة والأربعين، وسيتيح ذلك الفرصة لعرض البيانات بطريقة يمكن أن تكون بمثابة خط أساس للخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026–2031.

7- ووقت إعداد هذه الوثيقة، كانت المناقشات لا تزال جارية مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية حول طرق قياس المؤشر 1–2–1: الوقت اللازم للردّ على طلب للحصول على المشورة العلمية.

8- ويتطلّب إطار الرصد المقترح رصد التقدم المحرز مقابل 24 مؤشرًا باستخدام أكثر من 10 فئات من مصادر البيانات، وهي تقارير اللجان، ووثائق عمل اللجان، والتعليقات الخطية المقدمة إلى اللجان، ونظام التعليقات الإلكتروني التابع للدستور الغذائي، ونظام التسجيل عبر الإنترنت التابع للدستور الغذائي، وتقارير مجموعات العمل الإلكترونية، والاستقصاءات عن رضا المشاركين بعد الاجتماعات، والدراسة الاستقصائية السنوية بشأن استخدام نصوص الدستور الغذائي وأثرها، ونظام إدارة نشر الوثائق، وأكاديمية التعلّم الإلكتروني التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، والموقع الإلكتروني

[4] الوثيقة CX/CAC 24/47/20.

للدستور الغذائي فضلًا عن تحديد مصادر البيانات لبعض المؤشرات الجديدة كالمؤشرين 3-1-1 و4-2-1. وفي هذا السياق، تقترح أمانة الدستور الغذائي، في الحدود التي تتيحها الموارد، تجربة تكنولوجيات جديدة للحصول على المعلومات من بعض مصادر البيانات هذه وتقديم رؤية ثاقبة حول استخدام هذه النهج خلال الجولة الأولى من عملية الإبلاغ عن الرصد. ولكن يمكن أيضًا للجنة التنفيذية في دورتها التاسعة والثمانين أن تنظر في ما إذا كانت جميع المؤشرات المقترحة ضرورية.

الخطوات المقبلة

9- ستنظر اللجنة التنفيذية في دورتها التاسعة والثمانين في التعليقات الواردة من الأعضاء والمراقبين ردًا على التعميم CL 2025/49-EXEC (CX/EXEC 25/89/5 Add.1) والمساهمات التي قدّمتها أمانة الدستور الغذائي بشأن وسائل التحقق (المرفق 1)، على أن يتم تقديم إطار العمل النهائي المقترح للرصد والتقييم في تقرير الدورة التاسعة والثمانين للجنة التنفيذية لكي تنظر فيه الهيئة في دورتها الثامنة والأربعين.

التوصيات

10- إنّ الهيئة مدعوّةٌ في دورتها الثامنة والأربعين إلى القيام بما يلي:

(1) الأخذ علمًا بالعمل الذي تم الاضطلاع به منذ انعقاد الدورة السابعة والأربعين للهيئة بشأن إطار الرصد المقترح للخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031؛

(2) واستعراض إطار الرصد الذي اقترحته اللجنة التنفيذية في دورتها التاسعة والثمانين للخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031، والنظر في اعتماده؛

(3) والاتفاق على الخطوات التالية لضمان نشر الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031 وإطار الرصد والتقييم الخاص بها وتعميمهما، وإطلاع جميع لجان الدستور الغذائي عليهما، والطلب من لجان التنسيق أن تحرص على إظهار أهداف الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031 ونتائجها في خطط عملها الإقليمية.

المرفق الأول – إطار الرصد

الهدف الاستراتيجي (اعتمدته الهيئة في دورتها الثامنة والأربعين)	**النتيجة (اعتمدتها الهيئة في دورتها الثامنة والأربعين)**	**الأساس المنطقي (كما أوضحته أمانة الدستور الغذائي استنادًا إلى مناقشات اللجنة التنفيذية في دورتها الثامنة والثمانين)**	**المؤشر المقترح (من إعداد اللجنة التنفيذية في دورتها الثامنة والثمانين) (وُضعت علامة * إلى جانب المؤشرات المنقولة من إطار الرصد والتقييم الحالي)**	**وسائل التحقق (من إعداد أمانة الدستور الغذائي)**	**خط الأساس[5]**
1- الاستجابة لاحتياجات الأعضاء من أجل حماية صحة المستهلكين وضمان ممارسات عادلة في تجارة الأغذية في بيئة عالمية دائمة التطور من خلال وضع المواصفات والنصوص ذات الصلة القائمة على العلوم	1-1 استخدام أنشطة الاستشراف واستكشاف الآفاق لدعم تحديد المسائل التي يُحتمل أن تؤثر على سلامة الأغذية وجودتها وتجارتها.	يمكن تحقيق هذه النتيجة من خلال تعزيز أنشطة الاستشراف واستكشاف الآفاق واستخدام الأنشطة (مثل تقارير الاستشراف، والتوقعات الخاصة بالأغذية، والعوامل المؤثرة على أسواق الأغذية والأعلاف، والتدفقات التجارية، وما إلى ذلك) التي تضطلع بها منظمات مثل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في جميع الأجهزة الفرعية للدستور الغذائي من أجل توجيه تخطيط عملها واتخاذ قرارات بشأن ترتيب الأولويات أو وضع المواصفات. ويمكن رصد ذلك من خلال النظر في ما إذا كانت المناقشات	المؤشر 1-1-1 نسبة دورات لجان الدستور الغذائي التي استُخدمت فيها أنشطة الاستشراف واستكشاف الآفاق لتوجيه تخطيط العمل وترتيب الأولويات.	المراجع حول استخدام تقارير الاستشراف واستكشاف الأفق في تقارير لجان الدستور الغذائي (المعنية بالمواضيع العامة والمعنية بالسلع) ووثائق العمل ذات الصلة، بما في ذلك وثائق المشاريع ووثائق المناقشة والمذكرات الخطية المقدمة إلى اللجنة	غير متاح

[5] تُقدم بيانات خط الأساس، حيثما تكون متوافرة لعام 2023، وهو آخر عام تم فيه جمع البيانات.

		والعمل في لجان الدستور الغذائي والفعاليات ذات الصلة قد استخدمت هذه المعلومات.			
	2-1 قيام منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والأجهزة الاستشارية العلمية المتخصصة المشتركة بينهما بتقديم المشورة العلمية التي تعالج الاحتياجات التي تحدّدها الهيئة وأجهزتها الفرعية، بالاسترشاد ببيانات عالمية تمثيلية وبالخبرة والمنهجية الدولية المناسبة.	تتعلق هذه النتيجة بإسداء المشورة العلمية إلى الدستور الغذائي. وإنّ لجان الدستور الغذائي مكلّفة بطلب الحصول على المشورة العلمية. وتكتسي هذه المشورة أهمية حاسمة في وضع المواصفات وتؤثر أيضًا على وتيرة عملية وضع هذه المواصفات. ومن شأن رصد الوقت اللازم لإسداء المشورة العلمية المطلوبة من قبل لجان الخبراء المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية إلى لجان الدستور الغذائي أن يتيح تحديد الاتجاهات وحالات التأخير المحتملة في إسداء المشورة العلمية، ممّا يشير إلى المجالات التي تتطلّب إجراء مزيد من التحقيق فيها.	المؤشر 1-2-1 الوقت اللازم للردّ على طلب للحصول على المشورة العلمية.	المناقشات جارية مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية حول كيفية تحديد موعد بدء الردّ على مثل هذا الطلب، مع الإشارة إلى أنّ النُهج المتبعة لطلب الحصول على المشورة العلمية تختلف من لجنة إلى أخرى في الدستور الغذائي.	غير متاح

	1–3 استخدام الهيئة وأجهزتها الفرعية للمشورة العلمية بما يتماشى مع مبادئ تحليل المخاطر في الدستور الغذائي.	تتعلق هذه النتيجة بإعداد أو تنقيح المواصفات القائمة على أسس علمية. ويمكن للعلوم أن تساهم أيضًا في إلغاء المواصفات. وهناك بُعد كمي يجري قياسه حاليًا لمجلة الدستور الغذائي (سجلّات الأداء) ويتمثل في العدد الإجمالي للمواصفات الكمية التي يتم اعتمادها كلّ عام. ونظرًا إلى أن وضع المواصفات الكمية (أي المستويات القُصوى والحدود القُصوى للمخلّفات) أو تنقيحها أو إلغاؤها يستند مباشرة إلى المشورة العلمية، يُقترح استخدامها كمؤشر لهذه النتيجة.	المؤشر 1–3–1 عدد المواصفات الكمية التي اعتمدتها الهيئة أو ألغتها.	تقارير هيئة الدستور الغذائي/سجل الأداء – عدد المواصفات الكمية التي اعتمدتها الهيئة أو ألغتها في كل عام.	غير متاح[6]
	1–4 إعداد مواصفات الدستور الغذائي والنصوص ذات الصلة، واستعراضها واعتمادها في الوقت المناسب وبصورة شفافة وشمولية.	أُعدّ هذا المؤشر في إطار الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020–2025. ومع أن التركيز كان آنذاك منصبًّا على القضايا الناشئة، اعتُبر أنه ينبغي توسيع نطاقه ليشمل تقييم الوقت اللازم لتحويل جميع الأعمال الجديدة المعتمدة إلى نصوص جديدة أو منقحة للدستور الغذائي.	*المؤشر 1–4–1 الوقت المستغرق حتى تُسفر الأعمال الجديدة المعتمدة عن نصوص مُنقحة أو جديدة للدستور الغذائي.	تقارير الهيئة – النسبة المئوية لنصوص الدستور الغذائي غير العددية الجديدة والمنقحة التي اعتمدت في فترة خمس سنوات.	عام 2023: 70 في المائة

[6] إن البيانات المتعلقة باعتماد المواصفات وإلغائها متاحة في التقارير السنوية للهيئة، حتى وإن لم يتم تضمينها في رصد الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020–2025.

2- تعزيز نُظم وممارسات إدارة الأعمال التي تدعم وضع المواصفات والنصوص ذات الصلة بفعالية وكفاءة	2-1 تنقيح ممارسات إدارة الأعمال وتحسينها، بالاستفادة من التكنولوجيات الرقمية وسائر التكنولوجيات الجديدة.	تتعلق هذه النتيجة بضمان وجود نظم ووثائق وممارسات تمكّن من وضع مواصفات الدستور الغذائي وإتاحتها في الوقت المناسب. ولذلك، يُقترح اعتماد أبعاد، مثل توزيع الوثائق في الوقت المناسب (المستخدمة بالفعل في الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020-2025)، ومعدل نشر المواصفات بجميع اللغات، كوسيلة لرصد التقدم في إحراز هذه النتيجة. ونظرًا إلى أهمية نشر تقارير أجهزة الخبراء المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية في الوقت المناسب لتسهيل إجراء مناقشات مستنيرة في الأجهزة الفرعية للدستور الغذائي ووضع مواصفات الدستور الغذائي وإتاحتها في الوقت المناسب، فقد تم إدراج هذا البُعد أيضًا في المؤشر.	المؤشر 2-1-1 النسبة المئوية من المواصفات المنشورة باللغة الإنكليزية في غضون شهر واحد بعد اعتمادها من جانب الهيئة.	المستودع الإلكتروني لوثائق الدستور الغذائي	غير متاح[7]
			المؤشر 2-2-1 النسبة المئوية للمواصفات المنشورة بجميع لغات العمل في غضون سنة واحدة من اعتمادها من جانب الهيئة.	المستودع الإلكتروني لوثائق الدستور الغذائي	غير متاح[8]
			*المؤشر 2-1-3 نسبة وثائق العمل، بما في ذلك تقارير أجهزة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، الموزّعة قبل شهرين على الأقل من الاجتماع، بما يتوافق مع دليل إجراءات الدستور الغذائي.	المستودع الإلكتروني لوثائق الدستور الغذائي - النسبة المئوية لوثائق العمل الموزّعة باللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية قبل شهرين على الأقل من اجتماع اللجنة المعنية.	عام 2023: 36 في المائة باللغة الإنكليزية؛ و20 في المائة باللغة الفرنسية؛ و21 في المائة باللغة الإسبانية.

[7] يتم جمع البيانات بعد الدورة السابعة والأربعين للهيئة لتكون بمثابة خط أساس.

[8] المرجع السابق نفسه.

	2-2 إرساء آليات لترتيب أولويات المقترحات المقدمة بشأن إعداد مواصفات جديدة أو تنقيح المواصفات القائمة والنصوص ذات الصلة.	هذا المؤشر هو محاولة أولية لقياس التقدم المحرز في تحقيق هذه النتيجة بشكل كمي، مع ملاحظة أن لجان الدستور الغذائي ليست ملزمة جميعها بتطبيق هذه الآليات. ولا يشمل هذا المؤشر لجان التنسيق.	المؤشر 2-2-1 نسبة لجان الدستور الغذائي التي تطبّق آليات الترتيب بحسب الأولوية لتقييم اقتراحات العمل.	لجان الدستور الغذائي (المعنية بالمواضيع العامة والمعنية بالسلع) التي تشير إلى آليات أو عملية ترتيب الأولويات في تقاريرها ووثائق الإحاطة.	غير متاح
	2-3 دعم الرؤساء والمنسقين والأمانات المستضيفة وجهات الاتصال التابعة للدستور الغذائي والمندوبين في أدوارهم الخاصة وتنمية قدراتهم وتعزيزها.	تتعلق هذه النتيجة بتعزيز قدرات الرؤساء والمنسقين والجهات المضيفة وجهات الاتصال التابعة للدستور الغذائي والمندوبين. ويمكن أن يتحقق ذلك بطرق شتّى على المستوى المتعدد الأطراف أو الثنائي، وسيكون من الصعب تتبع ذلك. وبالتالي، فتسهيلًا لعملية الرصد، يُقترح استخدام مؤشر عدد الأشخاص الذين تلقّوا تدريبًا من أمانة الدستور الغذائي. وفي محاولة لتلبية الحاجة إلى توسيع نطاق تتبع جهود التدريب، يُقترح تتبع عدد الأشخاص الذين تابعوا دورة التعلّم الإلكتروني للدستور الغذائي، مع الإشارة إلى أن هذه الدورة كانت أداة ملائمة ومتاحة لتنمية القدرات.	المؤشر 2-3-1 عدد الأشخاص الذين دربتهم أمانة الدستور الغذائي سنويًا.	سجلّات حضور الندوات عبر الإنترنت والدورات التدريبية الخاصة بنظام التعليقات الإلكتروني، والدورات تدريبية لمجموعات العمل الإلكترونية التي نظمتها أمانة الدستور الغذائي.	غير متاح
			المؤشر 2-3-2 عدد الأشخاص الذين شاركوا في دورة التعلّم الإلكتروني للدستور الغذائي.	سجلّات أكاديمية المنظمة للتعلّم الإلكتروني	غير متاح

		يمكن أن تكون عمليات تقييم الرضا مؤشرًا على قُدرات الرؤساء والجهات المضيفة وأمانات الدستور الغذائي. وقد تمّ بالفعل جمع هذه المعلومات من خلال الدراسات الاستقصائية التي تلي الاجتماعات واستُخدم هذا المؤشر بالفعل في الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020–2025، ويمكن بالتالي نقله.	*المؤشر 2–3–3 عمليات تقييم الرضا عن كفاءة الاجتماعات، ودور الرؤساء، وأمانات الجهات المضيفة، وأمانة الدستور الغذائي.	الدراسات الاستقصائية التي تلي اجتماعات لجان الدستور الغذائي	عام 2023: أشار أكثر من 85 في المائة من المجيبين في ردودهم على غالبية الأسئلة إلى أنهم "موافقون/موافقون بشدة" أو "راضون/راضون جدًا" عن تنظيم وتنفيذ الاجتماعات.
	2–4 تمكين أعضاء الدستور الغذائي من المشاركة بشكل فعال ومستدام طوال عملية وضع المواصفات.	تُقترح ثلاثة مؤشرات للتحقق ممّا إذا كان أعضاء الدستور الغذائي قادرين على المشاركة بفعالية وبشكل مُستدام في جميع مراحل عملية وضع المواصفات. وقد استُخدم مؤشران اثنان من هذه المؤشرات في الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020–2025. ويُقترح نقل هذه	*المؤشر 2–4–1 عدد الأعضاء المشاركين في مجموعات العمل الإلكترونية خلال فترة السنتين.	سجلّات مجموعات العمل الإلكترونية– تعرِّف المشاركة على أنها التسجيل في ما لا يقل عن مجموعة عمل إلكترونية واحدة خلال فترة السنتين، مع تفصيل المشاركة بحسب أقاليم الدستور الغذائي.	عام 2023: 86 (46 في المائة)

		المؤشرات. وبالنظر إلى الحاجة إلى تشجيع المزيد من الأعضاء على الاضطلاع بدور قيادي في الدستور الغذائي، اقتُرح تحديد الأعضاء الذين اضطلعوا بأدوار قيادية في مجموعات العمل الإلكترونية.	المؤشر 2-4-2: عدد مختلف الأعضاء الذين ترأسوا أو شاركوا في رئاسة مجموعات العمل الإلكترونية خلال فترة السنتين.	سجلّات مجموعات العمل الإلكترونية – ستقدم أمانة الدستور الغذائي تقريرًا عن عدد الأعضاء الذين ترأسوا أو شاركوا في رئاسة مجموعة عمل إلكترونية واحدة على الأقل خلال فترة السنتين.	غير متاح
			*المؤشر 2-4-3 عدد الأعضاء المشاركين في الهيئة ولجان الدستور الغذائي وفرق المهام النشطة.	نظام التسجيل الإلكتروني/ قائمة المشاركين	في المتوسط خلال الفترة 2020- 2023: في الهيئة: 154؛ وفي اللجان المعنية بالمواضيع العامة: 71
3- توطيد العلاقات مع المنظمات الدولية المعنية، وتعزيز نهج متكامل للتصدي للتحديات العالمية	3-1 تحسين ودعم الفهم المتبادل لأدوار الهيئة والمنظمات الدولية المعنية إزاء التحديات العالمية، من خلال التشاور المستمر بين الأطراف.	هذه النتيجة جديدة ويُقترح أن ينعكس هذا البُعد في مستوى المشاركة بين الدستور الغذائي (اللجان وأمانة الدستور الغذائي) والمنظمات الدولية المعنية. وبالتالي، يستند المؤشر المقترح إلى أوجه المشاركة الرسمية بين أمانة الدستور الغذائي والمنظمات الدولية.	المؤشر 3-1-1 عدد المنظمات الدولية التي تعاملت معها أمانة الدستور الغذائي رسميًا من خلال الاجتماعات الثنائية وحلقات العمل وما إلى ذلك خلال فترة السنتين	سجلّات أمانة الدستور الغذائي- قائمة بالمنظمات الدولية التي تعاونت معها أمانة الدستور وطبيعة هذا التعاون خلال فترة السنتين (مثل المشاركة في لجنة تدابير الصحة والصحة النباتية التابعة لمنظمة التجارة العالمية، والاجتماعات ذات الصلة،	غير متاح

				واجتماعات الأجهزة الأخرى المعنية بوضع المواصفات والمعايير، مثل المنظمة الدولية للتوحيد القياسي، واللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة، وغير ذلك)	
	2-3 تحديد الثغرات في النُهج المتبعة للتصدي للتحديات العالمية التي يمكن للدستور الغذائي المساهمة فيها، من خلال العمل الهادف مع المنظمات الدولية المعنية.	هذه النتيجة جديدة ويُقترح قياسها من خلال تتبع الفُرص المتاحة للمنظمات الدولية في لجان الدستور الغذائي لتقديم معلومات عن عملها في ما يتعلق بالدستور الغذائي.	المؤشر 3-2-1 عدد المنظمات الدولية التي عرضت أعمالها أو قدمت إسهامات إلى لجان الدستور الغذائي (بما في ذلك تحديد الثغرات في النُهج التي يمكن أن يساهم فيها الدستور الغذائي).	تقارير لجان الدستور الغذائي (المعنية بالمواضيع العامة والمعنية بالسلع)، ووثائق العمل والإسهامات الخطية	غير متاح
	3-3 تحديد ومراعاة مساهمة الهيئة في التحوّل نحو نُظم غذائية مستدامة وقادرة على الصمود.	بما أنّ هذه النتيجة جديدة، يُقترح الإبلاغ عنها من خلال تقرير سردي بهدف إعداد مؤشر كمّي في المستقبل.	تقرير سردي	سيستند هذا التقرير إلى المناقشات التي تتضمنها تقارير لجان الدستور الغذائي (المعنية بالمواضيع العامة والمعنية بالسلع)، ووثائق العمل واقتراحات الأعمال الجديدة التي تشير إلى اعتبارات النظم الغذائية المستدامة والقادرة على	غير متاح

				الصمود – وبالنظر إلى حجم العمل الذي ينطوي عليه القيام بذلك، تقترح أمانة الدستور الغذائي تجربة استخدام الذكاء الاصطناعي لصياغة السردية كما تقترح مواصلة النظر في المؤشر بعد الجولة الأولى من إعداد التقارير استنادًا إلى هذه التجربة.	
	3–4 تشجيع مساهمات المنظمات الدولية المعنية طوال عملية وضع نصوص الدستور الغذائي.	يمكن قياس مساهمات المنظمات الدولية المعنية من خلال عدد المنظمات الدولية المشاركة في الهيئة وأجهزتها الفرعية وكذلك مساهمتها في أعمال الدستور الغذائي.	المؤشر 3–4–1 عدد المراقبين الذين ردّوا على التعاميم و/أو شاركوا في مجموعات العمل الإلكترونية خلال فترة السنتين.	نظام التعليقات الإلكتروني– يتم احتساب المراقب إذا قام بالرد على تعميمين اثنين على الأقل خلال فترة السنتين وشارك في ما لا يقل عن مجموعة عمل إلكترونية واحدة.	غير متاح
		يمكن أيضًا قياس المساهمات من خلال النظر في عدد مواصفات الدستور الغذائي التي وُضعت بالتعاون مع جهاز أو منظمة حكومية دولية أخرى (كما	المؤشر 3–4–2 عدد المراقبين المشاركين في الهيئة، ولجان الدستور الغذائي وفرق المهام النشطة.	تقارير الهيئة ولجان الدستور الغذائي (قوائم المشاركين)	غير متاح

		هو مبيّن في القسم 7-1 من دليل الإجراءات: *الخطوط التوجيهية المتعلقة بالتعاون بين هيئة الدستور الغذائي والمنظمات الحكومية الدولية في وضع المواصفات والنصوص ذات الصلة*، حيث يشار إلى أن التعاون قد يشمل: (أ) التعاون في المراحل الأولية من صياغة مواصفة للدستور الغذائي أو نص ذي صلة؛ (ب) والتعاون من خلال تبادل المعلومات والمشاركة في الاجتماعات).	المؤشر 3-4-3 عدد مواصفات الدستور الغذائي التي تم إعدادها بالتعاون مع جهاز حكومي دولي آخر أو منظمة حكومية دولية أخرى (كما هو محدد في القسم 7-1 من دليل الإجراءات).	تقارير الهيئة والأجهزة الفرعية	غير متاح
4- تعظيم أثر الدستور الغذائي من خلال زيادة بروز المواصفات واستخدامها	4-1 تعزيز مكانة الدستور الغذائي والاعتراف به بصفته الجهاز الدولي المعني بوضع المواصفات الغذائية من أجل حماية صحة المستهلكين وضمان ممارسات عادلة في تجارة الأغذية.	تُقاس مكانة الدستور الغذائي والاعتراف به كجهاز دولي معني بوضع المواصفات الخاصة بالأغذية لحماية صحة المستهلكين وضمان ممارسات عادلة على مستوى الأعضاء من خلال الدراسة الاستقصائية السنوية للدستور الغذائي، وقد استُخدم هذا المؤشر بالفعل في الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020-2025. ونظرًا إلى أهمية النظر في مكانة الدستور الغذائي على نطاق أوسع، اقتُرح أيضًا	*المؤشر 4-1-1 مدى اعتراف أعضاء الدستور الغذائي بنصوص الدستور الغذائي لتلبية احتياجاتهم ذات الأولوية في مجالي سلامة الأغذية وجودتها.	الدراسة الاستقصائية السنوية بشأن استخدام نصوص الدستور الغذائي وأثرها.	عام 2023: اعتبر 86 في المائة من الأعضاء أن نصوص الدستور الغذائي مفيدة للغاية أو مفيدة في الغالب في تلبية احتياجاتهم ذات الأولوية في مجال سلامة الأغذية وجودتها.

		تتبّع الحضور الإلكتروني للدستور الغذائي لقياس التقدم المحرز في تحقيق هذه النتيجة.	المؤشر 4-1-2 الحضور الإلكتروني للدستور الغذائي	التحليلات الإلكترونية، بما في ذلك: عدد الزيارات إلى الموقع الإلكتروني للدستور الغذائي، وحضور الدستور الغذائي عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والتقارير التي تم إعدادها بواسطة الذكاء الاصطناعي بشأن الحضور الإلكتروني للدستور الغذائي.	غير متاح
	4-2 الترويج لاستخدام نصوص الدستور الغذائي في سياق النُهج التكاملية مثل نهج الصحة الواحدة.	بما أنّ هذه النتيجة جديدة، يمكن أن يتمثل المؤشر المحتمل في عدد الإحالات إلى الدستور الغذائي في صكوك السياسات الدولية. ومن الأمثلة على ذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، والإعلان الوزاري بشأن مقاومة مضادات الميكروبات الذي صدر عن الاجتماع المنعقد في المملكة العربية السعودية، وقرارات المنظمة و/أو منظمة الصحة العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، والتقارير الرباعية، وغير ذلك.	المؤشر 4-2-1 عدد الإحالات المرجعية إلى الدستور الغذائي في صكوك السياسات الدولية.	نظرًا إلى النطاق اللامحدود المحتمل لهذا المؤشر، تقترح أمانة الدستور الغذائي تجربة نهج رصد يركز على الإحالات المرجعية إلى الدستور الغذائي في التقارير السنوية الرفيعة المستوى للمنظمات العشر التالية: منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، ولجنة تدابير الصحة والصحة النباتية ولجنة الحواجز التقنية أمام التجارة التابعتان لمنظمة التجارة العالمية، والمنظمة	غير متاح

				العالمية لصحة الحيوان، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الجمارك العالمية، والشراكة الرباعية، والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، والمنظمة الدولية للكروم والنبيذ.	
	3-4 الدعوة إلى المواءمة من خلال زيادة استخدام نصوص الدستور الغذائي في وضع النظم واللوائح الوطنية الخاصة بالرقابة على الأغذية.	المواءمة من خلال زيادة استخدام نصوص الدستور الغذائي لوضع النظم واللوائح الوطنية الخاصة بالرقابة على الأغذية من خلال الدراسة الاستقصائية السنوية للدستور الغذائي، وقد استُخدم هذا المؤشر بالفعل في الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020-2025.	*المؤشر 4-3-1 درجة استخدام الأعضاء لنصوص الدستور الغذائي.	الدراسة الاستقصائية السنوية بشأن استخدام نصوص الدستور الغذائي وأثرها	عام 2023: استخدمت نسبة 92 في المائة من الأعضاء نصوص الدستور الغذائي كأساس لتوجيه تشريعاتها و/أو سياساتها و/أو لوائحها الموضوعة حديثًا